

## الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

### اختصاصات المنسق الوطني الخاص بالمستفيدين من العون الإنمائي

#### 1- الخلفية

منذ إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في عام 2011، صدّق عليها أكثر من 160 بلدا و46 منظمة دولية، بهدف تحسين أثر جهود التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، يخدم إطار الرصد، المؤلف من مجموعة مكونة من 10 مؤشرات، غرض إبقاء جميع الأطراف خاضعة للمساءلة المتبادلة، وتنبثق منه أدلة بشأن سبل تحسين فعالية التنمية.

وحكومات البلدان النامية مدعوة إلى المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، من خلال قيادة عملية جمع البيانات التي تُجمع على الصعيد الوطني بشأن المؤشرات والتحقق منها. وسوف ينطوي ذلك على التعاون والحوار مع مختلف أصحاب المصلحة (ومن بينهم مقدمو العون الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ونقابات العمال والبرلمانيون) من أجل توحيد البيانات.

والبلدان التي تتلقى أموال العون الإنمائي والمهتمة بالانضمام إلى جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016) مدعوة إلى المشاركة وتحديد منسق وطني، سيكون مسؤولاً عن تنسيق عملية الرصد على الصعيد القطري.

#### 2- التوصيف

##### المنسق الوطني المثالي:

- يكون مسؤولاً كبيراً في الوزارة المسؤولة عن المعونات/تدفقات التمويل الإنمائي/إدارة التنمية وتنسيقها، مثل وزارة المالية أو التخطيط أو الشؤون الخارجية.
- يحافظ على شبكة علاقات متينة مع مقدمي العون الإنمائي هؤلاء في البلد، وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين في عملية الرصد (منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ونقابات العمال، والبرلمانيون)؛
- كان مشاركاً بانتظام في الحوار حول السياسات و/أو في عمليات البرمجة على الصعيد القطري؛
- يمتلك فهماً سليماً لمبادئ فعالية التنمية وعلى دراية بمبادئ بوسان بشأن التعاون الإنمائي الفعال.

#### 3- الدور

المنسق الوطني مدعو إلى الرجوع إلى [دليل الرصد](#) ليكون لديه فهم شامل للدور المنوط به/بها في عملية الرصد (انظر، على وجه الخصوص، الجزء الثاني، الصفحة 12 [من النص الإنكليزي] من المنشور المعنون "إرشادات لحكومات البلدان النامية"). وترد في المرفقين 1 و2 من هذه الاختصاصات لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد، وعلى الأخص في الإبلاغ بالبيانات.

ويؤدي المنسقون الوطني دوراً محورياً في قيادة جهود الرصد على الصعيد القطري، من خلال ما يلي:

- التأكد من أن أصحاب المصلحة على الصعيد القطري على علم تام بجهود الرصد التي تبذلها الشراكة العالمية، وتسهيل مساهمتهم في هذه العملية؛
- الإشراف على جمع البيانات الواردة من المصادر القطرية إما من خلال الآليات والأدوات الموجودة أو من خلال عمليات مخصصة؛
- تنظيم الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين دعماً لتوحيد البيانات والتحقق منها واستعراضها النهائي، فضلاً عن ضمان النوعية الشاملة للبيانات؛
- تقديم البيانات المتحقق منها التي تم جمعها على الصعيد القطري فيما يخص المؤشرات (المؤشرات 1، و2، و3، و5أ، و5ب، و6، و7، و8، و9ب) إلى فريق الدعم المشترك.

#### 4- الأنشطة الرئيسية

المنسق الوطني مدعو إلى تنسيق عملية الرصد باتباع الخطوات المبينة أدناه. وقد تم وضع هذه الاختصاصات من أجل توفير الإرشاد للمنسق الوطني؛ بيد أن العملية تسمح بالمرونة وتشجع على أن تكون الأنشطة المقترحة مستندة - إلى المدى الممكن - إلى الأطر والعمليات الخاصة بالبلد (انظر الأمثلة عن طرائق جمع البيانات الميدانية والتحقق منها في العملية القطرية، الواردة في دليل الرصد، الصفحة 14 [من النص الإنكليزي]).

- (1) الاجتماع الاستهلاكي للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2015). لتسهيل عملية جمع البيانات والتحقق منها وضمان اتباع نهج شامل، ينظم المنسق الوطني اجتماعاً استهلالياً مع أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم:

◀ الشخصيات المرجعية من الجهات الحكومية (مثلاً، الوزارات القطاعية)، ومن البرلمان، ومن الحكومات دون الوطنية في البلدان ذات النظام اللامركزي،

◀ جهات الاتصال الخاصة بمقدمي العون الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ونقابات العمال.

وينبغي أن يكون الاجتماع (أو الاجتماعات) فرصة للقيام بما يلي: (1) رفع مستوى الوعي بشأن عملية الرصد، (2) الاتفاق على أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركو، (3) الاتفاق على الجدول الزمني والأدوار والمسؤوليات لكل صاحب مصلحة.

- (2) جمع البيانات والتحقق منها (تشرين الثاني/نوفمبر - آذار/مارس 2016). يشرف المنسق الوطني على جمع البيانات والتحقق منها بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

جمع البيانات: يقوم المنسق الوطني بجمع البيانات عن المؤشرات 1، و2، و3، و5أ، و5ب، و6، و7، و8، و9ب. ويشجع/تشجع على استخدام البيانات الموجودة حيثما أمكن (مثلاً، استخراج البيانات من نظام إدارة معلومات المعونة في البلد)، وعندما لا تكون البيانات متوفرة بالفعل، يمكنه/يمكنها جمع البيانات من أصحاب المصلحة المعنيين على أساس مخصص.

ويبين الجدول أدناه أصحاب المصلحة الذين يُتَوَقَّع منهم أن يوفرُوا البيانات فيما يخص كل مؤشر. ويمكن أن يدعو المنسق الوطني جهات الوصل الخاصة بمقدمي التعاون ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ونقابات العمال إلى دعم توحيد البيانات لمجموعة أصحاب المصالح في تلك الفئات.

التحقق من البيانات: يتحقق المنسق الوطني من صحة البيانات بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ويبين الجدول أدناه أصحاب المصلحة الذين يُتوقع منهم أن يشاركوا في التحقق من البيانات الخاصة بكل مؤشر. ويمكن أن يدعو المنسق الوطني جهات الاتصال الخاصة بمقدمي الخدمات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ونقابات العمال إلى دعم عملية التحقق من البيانات. ويمكن أن يقرر المنسق الوطني القيام بالتحقق من البيانات من خلال حوار ختامي بين أصحاب المصلحة المتعددين.

ويقدم المنسق الوطني البيانات المتحقق منها إلى فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في موعد غايته **31 آذار/مارس 2016 كحد أقصى** (باستخدام أداة تقديم البيانات، التي يتيحها فريق الدعم المشترك).

### أصحاب المصلحة الذين يُتوقع منهم الإبلاغ بالبيانات والمشاركة في التحقق من البيانات

المؤشرات 1، 2، 3، 5ب، 6، 7، و8	الحكومة
المؤشرات 1، 2، 3، 5أ، 6، و9	مقدمو العون
المؤشران 2 و3	منظمات المجتمع المدني
المؤشر 3	القطاع الخاص
المؤشر 3	نقابات العمال

- **(3) الاستعراض النهائي (نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 2016)**. عند تلقي مجموعات البيانات النهائية من فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يضمن المنسق الوطني المراجعة النهائية بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. والمنسقون الوطنيون مدعوون إلى إبلاغ فريق الدعم المشترك في حال وجود أي خطأ في البيانات.
- **(4) الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج (أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 2016)**. المنسق الوطني مدعو إلى استهلال المناقشات بشأن النتائج المستخلصة من عملية الرصد و/أو المشاركة النشطة فيها. ويمكن أن يخدم استعراض التقدم المحرز في التشاور مع أصحاب المصلحة غرض تعزيز الحوار والمساعدة على ضمان أن يتخذ جميع الشركاء في التعاون الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم.

### 5- عملية تحديد المنسق الوطني

في الجهود السابقة المبذولة لمراقبة فعالية التنمية، عيّنت الحكومات - بصفة منسقين وطنيين - كبار المسؤولين في الوزارات المسؤولة عن المعونات/تدفقات التمويل الإنمائي/إدارة العون الإنمائي وتنسيقه (مثلاً، وزارات المالية أو التخطيط أو الشؤون الخارجية). وبما أن الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين مهم لضمان نوعية البيانات، فسيكون الأمثل أن تكون لدى المنسق الوطني خبرة في العمل مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة.

## 6- المدة

تمتد مشاركة المنسق الوطني من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (أو، بدلاً من ذلك، اعتباراً من التاريخ الفعلي للتعيين) وتمتد إلى كانون الأول/ديسمبر 2016.

## المرفق 1- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد الشاملة

النشاط؟	الجهة؟
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراقبة وتنسيق جمع البيانات والتحقق منها</li> <li>- توفير البيانات الخاصة بالمؤشرات 1، و5ب، و6، و7، و8</li> <li>- تنسيق التقييم فيما يخص المؤشرين 2 و3</li> <li>- تيسير الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	<p><b>الحكومة</b> (المنسق الوطني، إشراك الوزارات/ الوكالات الحكومية المعنية)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير البيانات الخاصة بالمؤشرات 1، و5أ، و6، و9ب والمساهمة في التحقق من البيانات</li> <li>- المشاركة في التقييم فيما يخص المؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال)</li> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	<p><b>مقدمو العون</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في التقييم فيما يخص المؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال)</li> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	<p><b>منظمات المجتمع المدني</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في التقييم فيما يخص المؤشر 3 (جهة الاتصال)</li> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	<p><b>القطاع الخاص</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في التقييم فيما يخص المؤشر 3 (جهة الاتصال)</li> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	<p><b>نقابات العمال</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	<p><b>البرلمانيون</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	<p><b>السلطات المحلية</b></p>

المرفق 2- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في الإبلاغ بالبيانات

بالنسبة لكل مؤشر:

✓ ما هي الجهة التي تبلغ المنسق الوطني؟

✓ ما هو نوع البيانات (كمية أو نوعية)؟

نوع البيانات	نقابات العمال	القطاع الخاص	منظمات المجتمع المدني	مقدمو العون	الحكومة	المؤشرات
كمية ونوعية				■	■	1 استخدام أطر النتائج القطرية
نوعية			جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	2 البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني
نوعية	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	3 إشراك القطاع الخاص
كمية				■		5أ القابلية للتنبؤ (سنويا)
نوعية					■	5ب القابلية للتنبؤ (في الأجل المتوسط)
كمية				■	■	6 إدراج المعونات في الميزانية
نوعية					■	7 المساءلة المتبادلة
نوعية					■	8 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
كمية				■		9ب استخدام نظم الإدارة المالية العامة والمشتريات